يطل المثلث الحدودي على ساحل البحر الاحمر، ويضم ثلاث مناطق: حلايب، شلاتين وابو رماد (العربي الجديد)

تكشف وثائق النزاع المصري السوداني حول ملكية مثلث حلايب والتي حصلت «العربي الجديد» عليها، عن سعي القاهرة لإزالة الحدود الإدارية من خرائط تاريخية، وحقيقة موارد المنطقة وأطروحات سابقة للتسوية

وثائق مثلث حلايب

أسرار النزاع المصري السوداني في الأرشيف البريطاني

لندن ـ **كاتيا يوسف**

تسعى مصر والسودان إلى احتواء الخلاف حول مثلث حلايب الحدودي، بيد أنّ هذه الجهود لم تكن دائما ناجحة، إذ يثور النزاع ويعود إلى الواجهة بين الفينة والأخرى، أحدثها ما ثار بعد قبول مفوضية الاتحاد الأفريقي في فبراير/شباط 2021، خريطة تضع المثلث الذي تبلغ مساحته 20,5 ألف كيلومتر مربع ضمن الحدود المصرية، ما دفع رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان لإبلاغ مبعوث المفوضية محمد الحسن ولد لبات، احتجاج الخرطوم. ويرتبط احتجاج البرهان بسلسلة من شكاوى السودان أمام مجلس الأمن الدولي، بدأت منذ عام 1958، ويتم تجديدها كإجراء روتيني للإبقاء عليها في أجندة المجلس وعدم حذفها. تداخل الادعاءات المصرية والسودانية دفع «العربي الجديد» للبحث في وثائق ومراسلات الأرشيف الوطني البريطاني والتي كشفت عن سعي مصري لإزالة الحدود الإدارية من خرائط أرشيف السلطة الاستعمارية السابقة، وطبيعة الموارد الموجودة في المثلث، وعلاقة الولايات المتحدة بادعاءات الطرفين بالإضافة إلى أطروحات تسوية النزاع.

حدود مصر والسودان

يطل المثلث الحدودي على ساحل البحر الأحمر، ويضم ثلاث مناطق: حلايب، شلاتين وأبو رماد، وتحدد وثيقة مصنفة على أنها سرية برقم مرجعي: 020/322، الحدود المصرية السودانية بما جاء في المادة رقم 1 من الاتفاقية الأنغلو مصرية بشأن الإدارة المستقبلية للسودان والتي تم توقيعها في القاهرة في 19 يناير/كانون الثاني 1899، موضحة أن كلمة السودان في هذه الاتفاقية تعني جميع الأراضي الواقعة جنوب خط العرض 22، والتي: 1- لم يتم إجلاء القوات المصرية منها بتاتاً منذ عام 1882 أو 2- التي كانت قبل التمرد الأخير في السودان، تُدار من قبل حكومة الخديوي، واستعادتها حكومة جلالة الملك البريطاني والحكومة المصرية كما هو مذكور في الاتفاقية. أو 3- التي قد تستعاد فيما بعد من قبل الحكومتين على أن يكون الأمر بالتوافق.

2- أدى هذا إلى إبعاد قبيلة أم علي بشارين (البشارية) السودانية عن مكان مياه السقي الرئيسي في حلايب شمال خط عرض 22. وبالتالي، بموجب مرسومين صادرين عن وزارة الداخلية المصرية بتاريخ 25 يوليو/تموز 1902 و4 نوفمبر/تشرين الثاني 1902، تم إنشاء حدود إدارية بحكم الأمر الواقع جعلت مثلث حلايب على مساحة 7000 ميل مربع تحت السيطرة الإدارية السودانية.

سعي مصري لإزالة الحدود الإدارية

تبيّن عدّة رسائل متداولة بين وزارة الخارجية البريطانية ومبنى مكتب الحرب القديم بالعاصمة لندن، قسم الهيدروغرافيا التابع لوزارة الدفاع البريطانية، منها الرسالة التي تحمل الرقم المرجعي: 246/79، بتاريخ 1 يونيو/حزيران 1979، القلق المصري من الحدود الإدارية والسعي إلى إزالتها عن الخريطة. وذلك على الرغم من تأكيدها وبشكل مستمر، على أن هذه الحدود الإدارية لا شأن لها، على وجه الإطلاق بتحديد نطاق السيادة أو الاختصاص الإقليمي للدول، فضلا عن أن وجودها من عدمه لا أثر له بالنسبة لمركز الدولة القانوني فيما يتعلق بحقوقها ازاء الإقليم أو المنطقة المعنية. وأن التعديلات الإدارية التي جرت على الحدود المشتركة بينها وبين السودان سابقا، تمت من الناحية الرسمية لأغراض إنسانية، وهي التيسير للقبائل التي تعيش على جانبي خط الحدود. مشدّدة على أنّ الحدود السياسية، وحدها تتميز عن غيرها من أنواع الحدود أو المفاهيم ذات الصلة برسم خطوط أو إقامة مناطق فاصلة بين الدول مقارنة بالحدود الإدارية، والحدود الجمركية وغيرها. لكن تثبت الرسالة، أنّ خبير الهيدروغراف المصري (لم يُذكر اسمه في الوثائق)، طلب من بيتر بيزلي، (زميل المعهد الملكي للمسّاحين القانونيين، تم تعيينه ضابطا للمياه الإقليمية في وزارة الدفاع في عام 1963 وكان مسؤولا عن الجوانب الفنية في تحديد حدود المناطق القضائية للمملكة المتحدة والمستعمرات) إزالة الحدود عام 1902 الإدارية من الخريطة، بحجة أنّها كانت حدوداً لما قبل الحرب العالمية الأولى. فكتب بيزلي، رسالته في 1 يونيو 1979، موجّهاً إياها إلى ستيفن لاندر، موظّف في وزارة الخارجية البريطانية، قسم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، (شغل بعد ذلك، منصب رئيس جهاز الأمن (MI5) من عام 1996 ولغاية 2002)، يسأله إن كان لدى بريطانيا أي مانع في إزالة الحدود الإدارية عن الخريطة. ومما جاء في الرسالة المؤرخة 1 يونيو 1979:

«في الوقت الحالي ، تُظهر مخططات الأميرالية البريطانية ذات الصلة كلاً من الحدود الإدارية والحدود السياسية. طلب خبير الهيدروغراف المصري إزالة الحدود الأولى من الخريطة لأنها كانت حدودا لما قبل الحرب العالمية الأولى. لكن تشير دراسة الحدود الدولية رقم 18 الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية لعام 1962 إلى اعتبار كلتا الحدودين ساريتي المفعول آنذاك، وذكرت أنه بالنسبة لتمثيل رسم الخرائط، من الممكن إظهار كلتا الحدودين على الخريطة».

ردّ لاندر، على بيزلي، في 2 يوليو 1979، ليقول إنّه عندما جرت المناقشة في المؤتمر المشترك الأول لمجلسي الشعبين المصري والسوداني عام 1977 حول مشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة في مصر في منطقة شلال حلفا على الحدود، لم يُطرح أي سؤال في هذه الاجتماعات حول الحدود المشتركة باتجاه الشرق (مثلث حلايب)، ومع ذلك، فمن المحتم أن كلا البلدين في ذلك الوقت اعتبرا أنّ الوضع الحدودي في تلك المنطقة، بقي من دون تغيير منذ وضع الحدود الإدارية لأول مرة في عام 1902. وعلى ضوء هذا النقص في وجود أي دليل على حدوث تغيير في المنطقة، فإن الممارسة الحالية لرسم الخرائط لا تزال تُظهر كلا من الحدود الإدارية والسياسية على الخريطة ومن دون أي إشارة شفهية للوضع على الإطلاق.

لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل نوّهت الرسالة إلى أن: «الأفضلية كانت تُعطى للحدود الإدارية على النحو الموصى به في الدراسة رقم 18، إذا كانت الخريطة المعنية تستخدم حدودًا ملونة، فاللون يتبع الحدود الإدارية، فيما تُعرض الحدود السياسية فقط كخط من النقاط على سبيل المثال. ونظرًا لتوصل الحكومتين السودانية والسعودية إلى اتفاق من حيث المبدأ في يناير 1975 بشأن استغلال موارد البحر الأحمر، فإن المصريين سيحرصون الآن بشكل مفهوم على اختيار الحدود السياسية على طول خط عرض الـ 22 بشكل نهائي، أي ما يقرب من 200 ميل من الساحل الإضافي، وهو الخط الذي من شأنه أن يعطيهم بلا شك بعدا مغريًا في هذا الصدد. وتكمل الرسالة: «في ظل هذه الظروف، بات واضحًا أننا لا نستطيع الموافقة على الطلب المصري بحذف الحدود الإدارية. وللرد على الهيدروغراف يمكننا القول إنّ مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا بطلب كتابي من السلطتين المصرية والسودانية معا».

مصر تعلم بوجود كميات من النفط والفوسفات في مثل حلايب

بريطانيا رفضت طلباً مصرياً بحذف الحدود الإدارية من خرائط استعمارية

سر الاهتمام بالمثلث

ازداد الاهتمام بمثلث حلايب مع ظهور احتمالات ثراء هذه المنطقة وغناها بالمعادن؛ حسب ما تشير إليه الرسالة المؤرخة في 22 يناير/كانون الثاني 1977، والتي كتبها السير ويلي موريس، وهو دبلوماسي بريطاني سابق عمل سفيرا في مصر منذ عام 1975 وحتى عام 1979، (قضى معظم حياته المهنية في الشرق الأوسط)، إلى الدبلوماسي البريطاني، السير روجر تومكيس، (عمل سفيرا وشغل مناصب في وزارة الخارجية والكومنولث ومكتب مجلس الوزراء)، بعنوان «العلاقات السودانية المصرية، مشكلة الحدود التي لم تُحل».

وتطرّق موريس حينها، إلى الحديث الذي دار بينه وبين الدكتور نبيل العربي، رئيس القسم القانوني في وزارة الخارجية المصرية، في 16 يناير 1977 (أمين عام جامعة الدول العربية خلال الفترة من مايو/أيار 2011 وحتى 30 يونيو/حزيران 2016)، مشيرا إلى أن العربي أخبره عن طريق الخطأ عن احتمالات وجود الفوسفات بالقرب من الشاطئ بالإضافة إلى النفط في المنطقة المعنية. وقال موريس، إنّ الدكتور العربي كان يعمل على تنفيذ اقتراح الاستغلال المشترك لها، كحل للادعاءات المتضاربة بشأن مثلث حلايب. كما لفت إلى أنّ الموضوع جاء في سياق مناقشة الخطط المعلنة للقمة السودانية المصرية السورية. وتابع: كان الدكتور العربي يخشى أن يحسم الرئيس السادات الأمر على أعلى المستويات من دون مراعاة آراء الوزارة (الخارجية) أو الرجوع إليها.

أجاب تومكيس على رسالة موريس في 4 فبراير/شباط 1977، بعد استلامه خطابا من «إدارة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية وشؤون الكومنولث»، وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية، ليعزّز الحالة المصرية وحقوقها في استغلال الفوسفات والنفط في المنطقة آنذاك، بالاعتماد على الفقرة الثالثة من ملاحظات عام 1973 التي دوّنها روبن لامب، الدبلوماسي البريطاني، والذي يشغل حالياً منصب المدير العام لمجلس الأعمال الليبي البريطاني، وهو أيضًا المدير التنفيذي لمجلس الأعمال المصري البريطاني، وتشير تلك الملاحظات إلى أنه خلال فترة السيادة الأنغلو مصرية المشتركة، وعلى الرغم من ممارسة السيادة الإدارية من قبل الحكومة السودانية، إلا أن تراخيص التعدين داخل مثلث حلايب صدرت من قبل الحكومة المصرية. ومما جاء في الرسالة أيضاً: «لا أعتقد أن النميري سيسمح للشجار القديم مع مصر على المثلث، بتهديد علاقته مع السادات في وقت يحتاج إلى أصدقاء بشدة. أتوقع أن يقبل السودانيون إذا أتيحت لهم فرصة عرض مصري للاستغلال المشترك».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني